وسط تراجع أسعار الطاقة

«الوطني»: قوة الإنفاق الاستثماري الحكومي تدعم الاقتصاد القطري

■ نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يبلغ مستوى قوي عند 20.0% على أساس سنوي

من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد القطري على قوة أدائه بصورة نسبية خلال العام 2016 وحتى العام 2017 بدعم من قوة الإنفاق الاستثماري في خطة التنمية والتي تبلغ قيمتها 200 مليار دولار إضافة إلى قوة الإيرادات الناتجة عن إطلاق مشروع محطة برزان، وذلك على الرغم من تراجع أسعار النفط. كما من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم بصورة تدريجية فور ركود ونيرة تراجع اسعار المواد الغذائية والسلع العالمية وفور استعادة الإيجارات قوة أدائها، إلا أنه من المفترض أن تشكّل قوة الدولار دعما لمعدل التضخم المستورد.

من المتوقع أن تسجل قطر أول عجز مالي في العام 2016 وذلك منذ العام 1999 بتأثير من تراجع إيرادات النفط والغاز بواقع 40%. الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض نشاط المشاريع غير الضرورية على خلفية رغبة السلطات بالتحكم بوتيرة الإنفاق وتنشيط القطاع الخاص. وقد طال تأثير تراجع أسعار النفط على أداء القطاع المصرفي الذي شهد تباطؤاً في نمو الودائع والائتمان والأصول، ما أدى إلى ضيق السيولة وارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع مبادلات مخاطر عدم السداد، إلا أن الاقتصاد القطري يعدّ أكثر اقتصادات المنطقة قدرة على مواجهة هذا التراجع في النمو، لما يمتلكه من دعم مالي وخارجي كصافي الأصول الخارجية التي تساوي 132% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتمثل المخاوف بشأن النمو الاقتصادي في وتيرة أسعار الطاقة وأداء الاقتصاد العالمي وتقلّب أداء أسواق المال وتنفيذ السلطات خطتها للبنية التحتية المحلية قبل بطولة كأس العالم في العام 2022. كما من المتوقع أن تواجه قطر ضغوطات لكونها الدولة الوحيدة في العالم المصدّرة للغاز الطبيعي المسيّل مع دخول كل من استراليا وأميركا في هذا المجال وفرض التنافسية خلال العام 2016.

النمو الاقتصادي يحافظ على قوته

من المتوقع أن يسجّل الناتج الإجمالي الحقيقي نمواً بواقع 5.4% في العام 2016 و5.1% في العام 2017 مقارنة بالزيادة المتوقعة البالغة 4.9% في العام 2015. وعلى الرغم من أن هذه النسبة قد جاءت أقل من المتوسط السنوي الذي سجلته قطر في الفترة ما بين العام 2010 حتى العام 2014 البالغة 9.2% إلا أن اقتصادها لا يزال يعدّ من بين أكثر الاقتصادات نشاطاً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وبعد أن ارتفع انتاج قطاع النفط و بلوغه أقصى سقف لانتاج الغاز الطبيعي المسيّل في العام 2012، من المتوقع أن يشهد هذا القطاع انتعاشا تماشيا مع انطلاق مشروع محطة برزان للانتاج في اواخر العام 2015 ليصل الانتاج إلى أقصى مستوى بواقع 1.4 مليار قدم مكعب يوميا في العام 2016، الأمر الذي قد يساهم في بلوغ النمو الفعلي الحقيقي 0.7% في العام 2015 و1.7% في العام 2016 ليتراجع بعد ذلك إلى 1.0% في العام 2017.

وقد كان مشروع محطة برزان آخر مشروع يتم إقراره قبل قرار تعليق نشاط استخراج الغاز في العام 2005 من الحقل الشمالي الضخم. وفور اتمام المشروع، من المفترض أن توفر المحطة كميات إضافية من منتجات الغاز الطبيعي كالمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي. فقد اصبح لهذه المنتجات التي بدأت تمثل إهم منتجات الطاقة السائلة دورا اساسيا فاق دور النفط بعد أن شهد الأخير تراجعا في حقول قطر العتيقة خلال العام 2007. فقد بلغ متوسط انتاج النفط 0.66 مليون برميل يوميا في العام 2015 بعد أن كان قد بلغ اعلى مستوى في العام 2007 عند 0.85 مليون برميل يوميا.

بينما يظل في المقابل القطاع غير النفطي المحرك الأول لاقتصاد قطر. إذ من المتوقع ارتفاع الانتاج بواقع 9.1% في المتوسط على أساس سنوي بدعم من الإنفاق الحكومي في الفترة ما بين العامين 2015 و2017. وسيستمر كل من قطاع الخدمات المالية وقطاع التشييد والبناء وقطاع التجارة وقطاع الضيافة بدعم القطاع غير النفطي في قطر. كما من المفترض أن تساهم قوة نمو الكثافة السكانية بواقع 8.8% على أساس سنوي بدعم نمو الاقتصاد وذلك من خلال إنعاش وتيرة الاستهلاك المحلي.

وقد أبدت السلطات استمرار التزامها بتنفيذ خطة التنمية والتنويع الاقتصادي بقيمة 200 مليون دولار بغض النظر عما تشهده الاسواق من تراجع في اسعار النفط. وتشير الحاجة إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية لبطولة كأس العالم في العام 2022 وما يتبعها من مشاريع أخرى إلى استعجال السلطات في بذل جهودها حول هذا الأمر. إذ يبدو أن بعض المشاريع قد بدأت السير على الخطة الموضوعة كمشروع سكك الحديد القطرية (40 مليار دولار) ومشروع ميناء حمد (7 مليارات دولار) ومشروع لوسيل متعدد الاستخدامات (45 مليار دولار) ومشروع الطرق والصرف الصحي (14.6 مليار دولار)، بينما سيتم توقيف نشاط المشاريع غير الضرورية وسط نشاط وتيرة الإنفاق الحالية.

معدل التضخم قد يرتفع تدريجيا

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم تدريجيا خلال العامين القادمين من نسبته المتوقعة للعام 2015 عند 1.7% ليصل إلى 3.0% في العام 2017 وذلك على اساس سنوي في المتوسط. ومن المحتمل ان يعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى كل من ارتفاع الإيجارات وتراجع بطيء في أسعار المواد الغذائية والسلع العالمية. وبينما تباطأ معدل التضخم في أسعار الإيجارات ليصل إلى 1.8% على أساس سنوي في أكتوبر، ستستمر الزيادة في الكثافة السكانية التي يقودها ارتفاع عدد العمالة الماهرة من الوافدين في زيادة الضغوطات على الوحدات السكنية المحدودة التي تمتلكها الدولة. فقد ارتفع سعر الأراضي والمباني وفق مؤشر أسعار العقار بواقع 18.2% على أساس سنوي في سبتمبر الماضي إلا انه قد أخذ بالاعتدال خلال العام الماضي. وقد ساهمت قوة الريال القطري المربوط بالدولار الأميركي في كبح معدل التضخم المستورد.

أسعار النفط المنخفضة

من المحتمل أن يسجل الميزان المالي لقطر عجزا في العام 2016 للمرة الأولى منذ العام 1999. ومع استمرار ارتفاع مستوى الإنفاق وسط تراجع الإيرادات النفطية بواقع 40%. فمن المتوقع أن يتراجع الفائض المالي من 16.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014 إلى 0.5- من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016. أما في العام 2017 فسيشهد الحساب المالي توازنا كما سيتراجع فائض الحساب الجاري بصورة ملحوظة. ومن المحتمل أن يتم التحكم بمستوى الإنفاق في المستقبل لا سيما الإنفاق الجاري. أما الإنفاق الرأسمالي فمن الضروري أن يتم رفعه لتعوض السلطات التراجع الذي شهدته الميزانية نتيجة التأخيرات والقيود المفروضة والبدء بتنفيذ خطة التنمية قبل بطولة كأس العالم في العام 2022 إلا انه وكما ذكر سابقا سيتم توقيف المشاريع غير الضرورية.

وقد دفع التراجع المستمر في أسعار الطاقة الحكومة بإعادة تشكيل آلية الإنفاق. إذ تشمل بعض القوانين الجديدة تحديد سقف جديد للمشاريع الاستثمارية بواقع 600 مليار ريال قطري (165 مليار دولار) وتشكيل وحدة للإنفاق الكلي ودائرة لإدارة الاستثمار الحكومي والتحويل من احتساب الميزانية على السنة المالية إلى السنة العادية بدءا من العام 2016 وسحب بعض الدعم المقدم لبعض مؤسسات الدولة وخصخصة بعض مؤسسات الدولة شبه الحكومية. وقد تم الإعلان عن القانونين الأخيرين من قبل امير دولة قطر في نوفمبر من العام 2015 في محاولة للتقليل من احتكار الدولة للاستثمار وإتاحة المجال للقطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي للدولة.

امتلاك قطر لدعم مالي جيد

تمتلك قطر اصولا كافية لدعم الإنفاق الرأسمالي ومواجهة التراجع في أسعار الطاقة خلال فترة التوقعات وذلك مع امتلاكها احتياطيات عالمية تبلغ 93.6 مليار دولار (باستثناء 256 مليار دولار صناديق سيادية) والتي تساوي 7.4 أشهر من الواردات بالإضافة إلى امتلاكها تصنيفا ائتمانيا جيدا. وقد تلجأ السلطات القطرية إلى إصدار السندات لجذب المستثمرين الأجانب لوجود بعض المخاوف بشأن السيولة وذلك في حال بقاء أسعار النفط والغاز تباعا في نطاق 40 إلى 50 دولارا وذلك كما فعلت السعودية منذ فترة. وقد تراجع إجمالي الدين الحكومي ليصل إلى 31.0% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014 من مستواه المرتفع عند 42.0% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2010 بعد أن سددت الحكومة الديون المستحقة عليها، إلا أن هذه الوتيرة آيلة للتغيير.

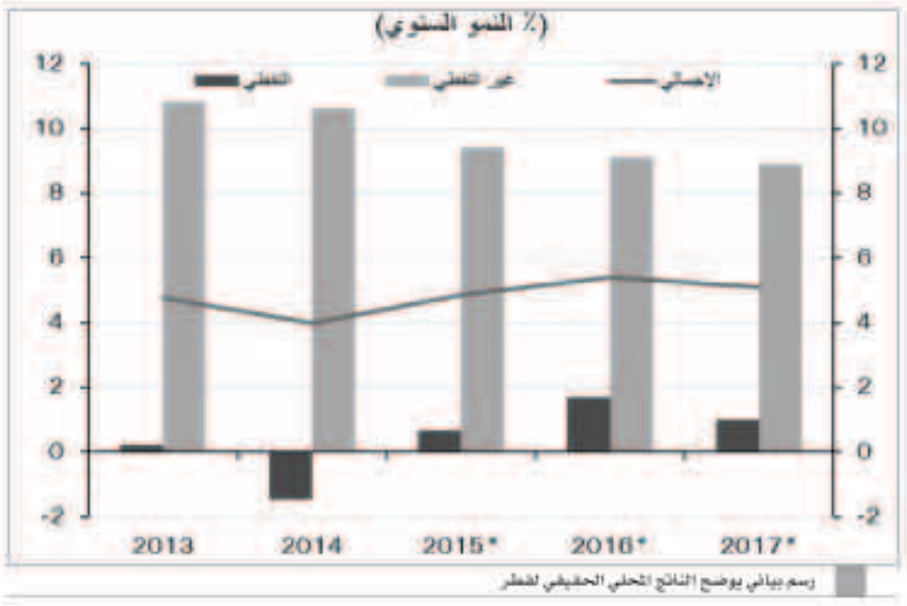

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الحقيقي لقطر

■ ازدياد المخاوف بشأن السيولة نتيجة تباطؤ نمو الودائع واستمرار إصدار أدوات الدين

■ مؤشر بورصة قطر يواجه ضغوطات نتيجة تراجع أداء السوق والثقة

أثر تراجع أسعار النفط بدأ بالظهور على القطاع المصرفي

بدأت وتيرة نمو الائتمان بالاعتدال خلال العام الماضي نتيجة تباطؤ وتقلص الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي. فقد اظهرت البيانات الأخيرة أن إجمالي الائتمان قد سجل نموا بواقع 12.0% على أساس سنوي في سبتمبر مع تقلص الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي بواقع 6.6%- على أساس سنوي، بالمقابل بلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص متوسط 22.0% على أساس سنوي لمعظم العام مقارنة بمستواه خلال العام 2014 البالغ 15.6% وذلك تماشيا مع استمرار البنوك بالتوسع في الائتمان الممنوح لقطاعات العقار والصناعة والتجزئة. كما شهد أيضا الائتمان الممنوح للخارج نموا ليبلغ متوسط النمو 45.2% على أساس سنوي في العام 2015. ولا تزال التوقعات جيدة فيما يخص الائتمان وذلك في ظل التزام الحكومة بالإنفاق على البنية التحتية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وإشراكه في خطة التنمية.

زيادة الضغوطات على السيولة بتأثير من تراجع الودائع

تباطأ نمو الودائع بصورة ملحوظة خلال العام الماضي وذلك نتيجة تراجع نمو الودائع الحكومية في القطاع المصرفي متأثرا بتراجع أسعار النفط والغاز. فقد سجل إجمالي الودائع في البنوك نموا بواقع 7.1% على أساس سنوي اعتبارا من نهاية شهر سبتمبر متراجعا من متوسط نموه السنوي عند 13.8% و30.6 في العامين 2014 و2013 على التوالي، وتراجعت ودائع القطاع الحكومي بواقع 13.9%- على أساس سنوي في سبتمبر الماضي والذي يعد أكثر تراجع حدة منذ الأزمة المالية. واستقرت الودائع الحكومية كنسبة من إجمالي ودائع البنوك عند 25.0% مسجلة تراجع من مستواها المرتفع عند 32.0% في العام 2013 والعام 2014. وظل نمو ودائع القطاع الخاص قويا.

وتماشيا مع تباطؤ نمو الودائع وتأخر نمو الائتمان فقد ظلت نسبة القروض إلى الودائع مرتفعة عند 111.4% في سبتمبر الماضي، وواجهت البنوك ضغوطا كبيرة من جانب التمويل. وكردة فعل قامت البنوك بزيادة نشاطها في التمويل الأكثر كلفة وتقلبا وفي أسواق الدين. وقد ارتفع تمويل أسعار الصرف كنسبة من إجمالي التمويل مرة أخرى إلى 21.4% في سبتمبر من العام 2015.

وقد شهدت أسعار الصرف ارتفاعا حادا منذ شهر يوليو ما يعكس مرة أخرى المخاوف حول ضيق السيولة. وفي محاولة للتخفيف من بعض القيود على السيولة، اقترح صندوق النقد الدولي في تقريره الاستشاري الرابع أن تقوم السلطات بإعادة توزيع الودائع من الحكومة والمؤسسات التابعة لها بما فيها تلك الخارجية والتقليل من فاتورة البنك المركزي والمزادات على السندات.

وتمثل الأسهم الحكومية من معظم أصول البنوك التجارية السائلة دعما جيدا للسيولة إضافة إلى ودائع البنك المركزي. وبينما تشكل أصول البنوك السائلة 27.0% من إجمالي الأصول الموجودة في ديسمبر من العام 2015 إلا انه من المحتمل أن تتراجع هذه النسبة إلى ما بين 22.0% و25.0% بحلول نهاية العام 2015.

الارتفاع المحتمل في أسعار الفائدة الأميركية

وعادة ما تكون أسعار الفائدة المحلية متماشية مع أسعار الفائدة الأميركية نظرا لارتباط الريال بالدولار. ومن المتوقع أن يقوم مجلس الاحتياط الفدرالي برفع أسعار الفائدة الفدرالية بحلول العام 2016، ما قد يشير إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والودائع تباعا ولكن بصورة متأخرة نوعا ما.

تقلب أداء الأسهم القطرية

سجل مؤشر بورصة قطر تراجعا منذ تاريخه من السنة المالية إلى ما يقارب السبعة أشهر بحلول منتصف شهر نوفمبر من العام 2015 وذلك مع استمرار تأثير تراجع أسعار النفط السلبي على ثقة السوق. وقد جاء هذا التراجع على الرغم من تسجيل الشركات القطرية أكبر مستوى ربح من بين دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 13% خلال الستة أشهر الأولى من العام 2015. وقد سجل المؤشر تراجعا اعتبارا من العشرين من نوفمبر بواقع 8.1%- ليصل إلى 10.860. وقد عكس التراجع في كميات التداول تراجع الاهتمام بالشراء. وقد أبدى بعض المشتثمرين قلقا تجاه قيام الحكومة بالتحكم بالإنفاق بما فيه خفض الدعم ودراسة زيادة الضرائب على الشركات لإنعاش الوضع المالي للدولة.

أسعار الطاقة أكبر ما يهدد الاقتصاد

لا تزال قطر قادرة على مواجهة تراجع أسعار النفط نظرا لقوة وضعها المالي لا سيما مع امتلاكها دعما ماليا ضخما وتصنيف نشاطها الائتماني عند AA. و كلما استمر تراجع أسعار النفط ستزداد الضغوطات على أوضاع قطر المالية وقطاعها المصرفي. وسيظل هذا التأثير مستوى النمو الاقتصادي بلا شك. ونظرا لتزايد الضغوطات وزيادة قيمة العملة فقد ارتفعت مبادلات مخاطر عدم السداد لفترة الخمس سنوات بصورة ملحوظة بواقع 14 نقطة أساس خلال النصف الثاني من العام، ويشكل دخول أميركا واستراليا المحتمل إلى سوق تصدير الغاز الطبيعي المسيّل في العام 2016 مصدرا آخرا للضغوطات على قطر واقتصادها وذلك لما سيتركه من تأثير على وضعها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسيّل. لكن التكلفة المنخفضة لانتاج الغاز القطري ستمكن قطر من التنافس بقوة.

Ooredoo والبحرين للصيرفة..شراكة لتطوير «نجوم»

اعلنت Ooredoo الكويت، إحدى شركات مجموعة «Ooredoo العالمية للإتصالات عن شراكتها مع شركة البحرين للصيرفة (BEC)، الشركة الكويتية الرائدة في مجال تحويل الأموال وصرف العملات الاجنبية والدولية، في سبيل تطوير وإثراء برنامج المكافآت «نجوم».

وقد صمم برنامج «نجوم» لمكافأة العملاء على ولائهم، وذلك من خلال منحهم نقاط في كل مرة يستخدمون فيها خدمات Ooredoo وإستبدال هذه النقاط بمجموعة من الخدمات والمنتجات التي تلبي إحتياجاتهم ورغباتهم. ومن خلال الشراكة الجديدة مع شركة البحرين للصيرفة (BEC)، سيتمكن عملاء Ooredoo من الإستفادة من نقاطهم في عمليات التحويلات المالية والمصرفية.

مجيل الأيوب

معلقاً على الشراكة الجديدة ومميزاتها بالنسبة لعملاء الشركة، قال مدير إدارة الإتصال المؤسسي لدى شركة Ooredoo الكويت، مجيل الأيوب: «نتطلع إلى التعاون مع شركة البحرين للصيرفة (BEC) لتقديم أكبر الفرص وأوسع الخيارات لعملائنا، تتمكن من خلال هذه الشراكة من مواصلة النجاح الكبير الذي شهده برنامج «نجوم»، والأهم من ذلك، هو منح عملائنا فرصة إستبدال نقاطهم بخدمات ومنتجات يستخدمونها طوال الوقت.»

وبإمكان أعضاء برنامج نجوم إستبدال نقاطهم مقابل قسائم إبتداء من 500 فلس وحتى 5 دينار كويتي من شركة البحرين للصيرفة (BEC)، وذلك عبر الموقع الإلكتروني أو الإتصال بمركز خدمة العملاء، واستخدام قسائم الشراء من خلال زيارة أي من فروع شركة البحرين للصيرفة (BEC) وإبراز الرسالة النصية التي تحتوي على رقم القسيمة من Ooredoo.

«جلف نت» تنال شهادة الشريك الذهبي لمايكروسوفت

أحمد صالح

حظت شركة جلف نت، إحدى الشركات الرائدة في تقديم خدمات المعلومات والإتصالات الحديثة، بتقدير عالمي بعد ان حازت على مرتبة شريك مايكروسوفت الذهبي وحصولها أيضا على شهادة الشريك الذهبي في قطاع التعليم. وتعد هذه الشهادات أكبر دليل على ما تمتلكه جلف نت من قدرة واسعة على مواكبة التطورات السريعة في مجال الأنظمة الإلكترونية.

وبحصولها على جائزة الشريك الذهبي من مايكروسوفت، أصبحت جلف نت الآن معتمدة رسميا على المستوى المحلي والعالمي كواحدة من أهم الشركات في تقديم الدعم الفني في الكويت، لما توفره لعملائها من خدمات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والتي تعتمد على تقنيات مايكروسوفت. فقد وفرت الشركة الدعم الفني المناسب لتسهيل عمليات إدارة البيانات وتطوير البرامج، الى جانب استخدامها للتقنيات وتكنولوجيا مايكروسوفت كنظام أساسي وأولي في الشركة.

كما أن حصول جلف نت على شهادة الشريك الذهبي في قطاع التعليم تخولها بيع منتجات مايكروسوفت بأسعار أكاديمية للمستخدمين المؤهلين، مما يتيح لها توفير خدمات عالمية لتساهم في تحقيق نتائج فعالة في مجال المبيعات والأعمال.

وفي هذا الصدد قال احمد صالح الرئيس التنفيذي في جلف نت: «نحن فخورين بحصولنا على هذا التقدير المتميز من شركة مايكروسوفت، والتي تعد واحدة من عمالقة البرمجيات في العالم. فحصول جلف نت على جائزة الشريك الذهبي يضعها في مقدمة الشركات، وذلك لما تمتلكه من معرفة وخبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. وقد بذل فريقنا مجهودا كبيرا للحصول على هذه الشهادات المعتمدة، وذلك من خلال اجتياز العديد من الاختبارات من قبل مايكروسوفت، فيما تابع الفريق أيضا مجهوداته في تقديم جميع الخدمات اللازمة لعملائنا وتزويدهم بالأجهزة والتطبيقات المعتمدة.»

والجدير بالذكر أن شبكة شركاء مايكروسوفت تعمل على تعزيز وإظهار قدرات شركائها كشركات ريادية في أسواق الإتصالات والتكنولوجيا، الأمر الذي يساعدهم على تقديم خدمة أفضل للعملاء من خلال الاتصال مع واحدة من أفضل الشبكات والأكثر نشاطا في العالم.

«توب العقارية» تطرح مشاريع مميزة في برمنغهام وليفربول

القدومي: هناك مناطق في بريطانيا أقوى عقارياً من لندن وميلتون كينيز

وليد القدومي

قال العضو المنتدب لمجموعة توب العقارية وليد القدومي وبعد قيامه بزيارة اكثر من عشرون مدينة بريطانية خلال الثلاثة اشهر الماضية بان بريطانيا عقاريا ليست لندن وميلتون كينيز فحسب بل هناك العديد من المدن الكبرى والمتوسطة والتي لا تقل اهمية وقوة استثمارية عنهما واضاف القدومي ان ما لفت انتباهي خلال هذه الجولة عما كانت عليه الجولة في الاعوام السابقة هو الزيادة الكبيرة في حجم النشاط والحركة العمرانية في تلك المدن وخصوصا في مدن برمنغهام وليفربول ومانشيستر والمناطق المحيطة بهم مبينا ان هذا النشاط يأتي نتيجة ضخ المليارات من الجنيهات لتطوير البنية التحتية في تلك المدن وفتح المجال امام الشركات الخاصة لتطوير المباني القديمة في المدن الرئيسية وتحويل جزء كبير منها للمشاريع السكنية وهو ما عزز من استقطاب هذه المدن لشريحة كبيرة من المستثمرين من مختلف انحاء العالم بالاضافة الى ان العديد من البنوك والشركات الكبرى في بريطانيا قد نقلت مقراتها الرئيسية لتلك المدن وخصوصا برمنجهام وليفربول كونها مناطق جذابة وفيها مختلف الخدمات العصرية وتعد اقل تكلفة وارخص من لندن بالطبع وهو بالتاكيد ما ادى الى انتقال العديد من موظفي تلك الجهات للسكن في هذه المدن والتي اصبح الطلب عليها عقاريا اكثر من اي وقت مضى.

واضاف القدومي بان المجموعة قد وقعت اتفاقية حصرية مع شركة سيفن كابيتال وهي من كبرى الشركات العقارية العاملة في هذه المدن والتي تمتد خبرتها لاكثر من ثلاثون عاما قامت خلالها بتنفيذ وبناء وتملك سلسلة من الفنادق والمباني التجارية في مدينتي برمنغهام وليفربول وضواحيهما، حيث ستقوم المجموعة بتسويق مشاريع الشركة في الكويت وقطر وبين القدومي بان المشاريع في مواقع مميزة واسعارها مناسبة جدا لمختلف المستثمرين وتصح القدومي الراغبين بالاستثمار في بريطانيا التوجه نحو هذه المدن كون العقار فيها ارخص بالتاكيد من لندن ويحقق عوائد ايجارية جيدة تتفاوت من 5-7% سنويا فيما ارتفاع قيمة العقار بعد الانتهاء من البنيان قد تصل الى 25% بينما سجلت بعض العقارات القائمة ارتفاعا من 5-20% وفقا لموقعها وما تتضمنه من مزايا وخدمات. وقال القدومي بان توب العقارية تعمل دائما على تلبية متطلبات عملائها وتقديم الافضل لهم مشيرا الى ان المجموعة تقوم حاليا بدراسة العديد من الفرص العقارية والتي تفيد المستثمرين ويصدد عرض مشاريع خلال بداية العام القادم في عدة مدن بريطانية وسويسرية وفرنسية وامريكية.